فوق الطاولة

هني الحمدان

مرض النفوس!

يتسابقون على المناصب، يراوغون ويتفننون في صيد الفرص، همهم الكرسي، ولا شيء غيره، يلعقون كلامهم ويكذبون وعلى أتمّ الاستعداد ليغيروا مبادئهم وآراءهم ألف مرة، وفوق ذلك يتشدقون بمكافحة الفساد، وهم بيئة للفساد وألوانه...!

هل سمعتم يوماً مديراً أو مسؤولاً لدينا قال: لقد تعبت ولا طاقة لي كي أقدم النفع والخير لمهامي ولمؤسستي..؟ هل قال أحدهم ولو مرة.. أفسح المجال لدماء جديدة، أو أنني لم أعد أصلح واستنفدت كلّ إمكاناتي..؟!

في بلدان أخرى.. يقولونها صراحة وبكل شجاعة، عندما يتركون مناصبهم لشعورهم أنهم لا يقدّمون شيئاً ذا نفع، يفسحون المجال للغير، علّه يقدّم ويعمل ويعطي قيمة مضافة..! في بلداننا لم ولن ولا يحصل ذلك أبداً..!

مدير أو مسؤول ما يبقى على كرسيّه سنوات، وربّما تتغيّر مهامه لقيادة مؤسسة أخرى، ويبقى سنوات.. هل يا ترى لكفاءته.. أم لواسطته، أم..؟

يبدو أننا سنبقى نتمنى أن يقول أحدهم: «إنني لم أعد أصلح، أو كبرت وتعبت أو مرضت، ولم يعد لي التركيز الذهني والعطاء.. ابن العشرين يعارك ع المنصب، وابن الستين يهندس معارفه، والكلّ يتسابقون ومنهم من يتناوب على قيادة إدارة أخرى، والتراجع العام والعجز الاقتصادي لا حدود لهما، لا ضير المهم استلام منصب، والحالة من سقوط ومصائب إلى وضع هشّ جداً..!

هناك من يضع اللوم كلّه على ضعف الإنجاز التنموي والإداري على الحكومات المتعاقبة، وعدم نجاحها في تسليك المسارات وإصلاح الملفات العالقة منذ سنوات، ولم تلق مساراً تصحيحياً ينهي حلقات الوساطة والمعرفة وتقليد أشخاص مناصب ليسوا بكفاءة تخوّلهم لذلك..! والمواطن المتابع لتلك المسائل محقّ إذا سأل أو استفسر، وما يعانيه ويكابده نتيجة إخفاقات خطط ورؤى أشخاص يشغلون مسؤوليّات ومهامّ.. ، لكن بالمقابل هذا المواطن أو المراقب أو سموه ما شئتم مسؤول ويُلام أيضاً في أسباب التأخير أو الإهمال وحتى الفساد المستشري..! فمن خلال تصرفات أشخاص ومواطنين تشوّه صورة التعاطي وظهور نماذج لا تسرّ أحداً.. فيسبب واسطات البعض وضغوطات من بحوزته المال يمارسون ضغوطات على أصحاب المسؤولية لتولي من هو غير أهل للمنصب، أو من سيدفع من المواطنين لتغيير مسار مسألة، أو أخذ حقّ ليس له، وغيرها من فنون وأساليب الفساد التي يتلاعب فيها المواطن للضغط وتمريق مصالحه من جانب رجل السلطة التنفيذية، وهنا فقد أصاب الضرر البلاد قبل العباد، بسبب ممارسات خاطئة كان أبطالها ومسامرتها بعض المواطنين، ففي الوقت الذي يتحسر على ما آلت إليه الأمور، من ضعف الإنتاج وقلّته، وتردي بعض الخدمات المقدمة،

هناك شريحة واسعة من البشر غير مكترثة وأفراد وربما مؤسسات أهملت أدوارها الوظيفية، فالموظف يأتي لدقائق ويغادر بلا أي إنتاجية أو تأدية لمهامه، وغيرها من الوقائع التي قد استفحلت بسبب الحرب والغلاء..!

فأي تنمية وإنتاجية تلك..؟ فإذا كان الموظف والمسؤول والمواطن هم من قليلي الإنتاجية والتقيد بالمهام وتنفيذ المهام، وربما الإهمال والتقاعس، وما أكثر تلك الحالات.. فماذا تكون صورة الأعمال الرسمية..؟

استحسان البعض لحاجات الناس، عززها البعض بالوساطات واستغلال المصالح بهدف تحقيق مصالح شخصية فقط، كل ذلك ساهم في ضياع الوقت وهدر المال العام..!

الوقت اليوم تلزمه نخب فاعلة، ودور اجتماعي محلي نشط، ولرؤية قياديين بموقع المسؤوليات علي درجة متقدمة من النزاهة وتأدية الواجبات بحس عال، يتحلون بالإرادة والرؤية النافذة.. وإذا لم يتغير ذلك فنحن في دوامة مستمرة من الأخطاء والتراجع في أنشطتنا وطول مدة المعاناة.!

علينا أولاً السعي الجاد لإصلاح المعوجّ في أنفسنا جميعاً أفراداً ومؤسسات، وتهذيب ممارساتنا لجعلها تصبّ في خدمة الصالح العام، وإصلاح كل ما يعانيه مجتمعنا ومؤسساتنا وتلك الخطوتان مطلوبتان، اليوم قبل الغد.!

حل شركات أم إفلاسها؟

صافي لـ«الوطن»: هناك شركات تُحل دون ذكر السبب ولا يوجد في سورية شركات أعلنت إفلاسها

| نوار هيفا

أن تعلن شركة ما إفلاسها، أمر لم نسمع به سابقاً في سورية، حتى إن آليات إجراء الإفلاس مجهولة لضعف التداول بشأنها، فما السبب؟ هل هناك قانون يحميها من الإفلاس؟ أم هناك مانع من إعلانه؟

رئيس دائرة الشركات في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك زين صافي نفى وجود أي إعلان من أي شركة يتحدث عن الإفلاس، مبيناً في تصريح لـ«الوطن» أن هناك شركات تُحل دون ذكر سبب حلها، وهو ما يتم باتفاق الشركاء على حل الشركة، موضحاً أنها موجودة قانونياً، لكنها نادرة الحدوث جداً في سورية.

وأشار صافي إلى أن إعلان الشركة إفلاسها يعني أنها أصبحت غير قادرة على دفع ديونها ويتم تعيين لجنة على هذه الشركة وتقوم اللجنة بأخذ كامل مستحقات الديون التي على الشركة مع الأشخاص أو الأفراد وتسددها لأصحابها، وعلى أساسه إذا بقي هناك فرق دين يتم الحجز على أموال أصحاب الشركة وتنتقل بعدها إلى المزادات العلنية لاستكمال إجراءات التسديد.

وعن تنفيذ آلية تتابع إعلان الإفلاس، أوضح صافي أنها تتم عبر وزارة المالية، ودائرة الشركات مسؤولة فقط عن الشركات التي يتم حلها فقط بناء على رغبة الشركاء أو بحكم قضائي.

عضو غرفة التجارة ياسر أكريم بين في تصريح خاص لـ«الوطن»، أن إعلان الإفلاس أمر سيئ جداً في الاقتصاد، سببه عدم توازن في الموازنة العامة حيث تكون المدفوعات أكثر من المقبوضات والديون أكثر من الإيرادات إضافة للضرائب التي تفوق حجم المنشأة نفسها.

وكمقترح يمكن تقديمه لتلافي الوصول لهذه المرحلة أشار أكريم إلى دور البنوك أو شركات التأمين في ضمان أمن الشركة وحمايتها من الإفلاس قبل أن تصل لهذه المرحلة وهي موجودة في دول كثيرة عبر آلية معينة في التعامل شرط أن تمر لديه المقبوضات والمدفوعات للاطلاع على ماهية عمل الشركة أو بالتأمين بقيم مالية معينة كالتأمين بمبلغ ١٠٠ مليون وعند حدوث أي إشكال تستطيع الشركة مراجعته، ومستوى الشك بهذه الحالة قليل لوجود وثيقة تأمين لديه بالمبلغ المودع على التأمين.

وبيّن أكريم أنه حتى ضمن مساعدة البنوك للشركات لابد من وجود تشديد لأصحاب الشركات بوجود سندات ثابتة لضمان استرداد القرض، وللأسف هذا الموضوع غير موجود في سورية.

وعن دور غرفة التجارة في ضمان عدم وصول الشركات للإفلاس رأى أكريم أنه أمر غير ممكن حتى لا يتحول عملها لشيء آخر، مشدداً على ضرورة تلافي هذه الظاهرة عبر البحث عن الأسباب التي أدت إلى الإفلاس سواء بالرسوم الجمركية المرتفعة أم الضرائب غير المتوقعة.

وأضاف أكريم قائلاً: نحن كغرفة تجارة ممكن أن نقدم لشخص يأخذ درجة أولى أو درجة ثانية في الغرفة تسهيل الاستيراد فيها، شرط أن يكون لديه ممتلكات، فالغرفة لا تمنحه درجة ثانية إلا إذا كان يملك ممتلكات وعندها يصبح إفلاسه صعباً مع إمكانية تلافي هروبه خارج القطر.

وعن مخاطر إعلان إفلاس الشركات بالنسبة لمثيلاتها من الشركات أوضح أكريم أن ٣٣ شركة ظاهرة لم تكن موجودة سابقاً في سورية، والسبب أن هذا التاجر لم تكن نيته الهروب من بلده بحثاً عن الأمان الاقتصادي، وكان وريثاً للصنعة عن والده وجده وسيورثها لأبنائه، أما اليوم فقد أصبحت الهجرة سبيل التاجر الوحيد وأصحاب رؤوس الأموال وبدل البحث عن مخاطر الإفلاس لابد من الحديث عن أسباب هذه الظاهرة ومخاطر الإفلاس تكمن في السطوة على أموال الغير من الشركاء وليس فقط إغلاق الشركات.

من جهته الدكتور في كلية الحقوق عيسى الحسين اختصاص قانون تجاري أوضح في تصريح خاص لـ«الوطن» أن السبب الوحيد لإعلان إفلاس الشركة التجارية هو توقف الشركة عن دفع ديونها التجارية في مواعيد استحقاقها ويشترط في هذه الديون أن تكون ذات طبيعة تجارية وأن تكون مستحقة الأداء غير متنازع فيها.

أما عن أسباب توقف الشركات عن دفع التزاماتها المالية فقد بيّن الحسين أنها تعود لفقدانها السيولة النقدية الذي يرجع لكساد وعدم تصريف البضائع أو وجود الكثير من المنافسين في السوق أو سوء إدارة الشركات أو عدم فهم السوق والعملاء وغرباتهم أو الوضع الاقتصادي للبلاد التي تعمل بها الشركات.

وأكد الدكتور عيسى أن إفلاس الشركات غالبا ما يؤدي إلى تصفيتها وقسمة أموالها وهذا له انعكاسات خطيرة سلبية على الشركات ذاتها وعلى اقتصاد الدولة لذلك لا بد من مساعدة هذه الشركات المتعثرة على تحسين أوضاعها والنهوض من كبوتها من جديد ويكون ذلك بإجراء صلح واقٍ من الإفلاس مع دائنيها أو إجراء تسوية معهم أو أن تتدخل الدولة وتساعد هذه الشركات في تصحيح أوضاعها أو بيع جزء من أصولها وتوفير السيولة النقدية اللازمة للوفاء بالتزاماتها المالية أو دمج الشركات التجارية المتعثرة مع بعضها.

وعن آثار إفلاس الشركات التجارية وخاصة شركات الأموال المتمثلة في الشركات المساهمة المغفلة والشركات محدودة المسؤولية، أشار الحسين إلى أن له انعكاسات خطيرة تتمثل في تصفيتها وتوقف مشاريعها التي تساهم في دفع عجلة الإنتاج والتنمية في الدولة وفقدان وظائف عمالها ومؤظفيها وكذلك فقدان الدولة لعوائدها الضريبية.

ولفت الحسين إلى أن إفلاس الشركات التجارية لا يتم إلا وفقا لضوابط قانونية وشروط محددة في قانون التجارة السوري رقم ٣٣ لعام ٢٠٠٧ أهمها صدور حكم عن محكمة البداية التجارية بإعلان الإفلاس، وبالتالي إذا لم يصدر الحكم لا يعلن إفلاس الشركات التجارية ما دامت تدفع ديونها التجارية في مواعيد استحقاقها ولا يشهر إفلاسها حتى لو كانت متعثرة وتمر بضائقة مالية إلا إذا استعملت هذه الشركات طرق التلاعب والغش لتأخير إعلان الإفلاس.

أكريم لـ«الوطن»:

مخاطر الإفلاس تكمن في السطوة على أموال الغير من الشركاء ولابد من البحث في الأسباب

الحسين لـ«الوطن»:

يؤدي لتصفيتها وله انعكاسات خطيرة على اقتصاد الدولة

أفكار لمعامل صينية وتشييد أبنية مسبقة الصنع

مستثمرون صينيون في سورية.. دياب لـ«الوطن»: شرحنا لهم المزايا وننتظر خطوتهم المقبلة

| الوطن

استقبل مدير عام هيئة الاستثمار السورية مدين دياب عدداً من المستثمرين من جمهورية الصين الشعبية، الذين أبدوا رغبتهم بإقامة مشروعات استثمارية في شتى القطاعات، وقدم دياب شرحاً عن حوافز ومزايا قانون الاستثمار رقم ١٨ وعن دور الهيئة في تشجيع الاستثمار ودعمه في كل المراحل، مرحباً بإقامة استثمارات صينية جديدة من شأنها تسريع العجلة الإنتاجية في سورية ورفدها بخبرات وتكنولوجيا حديثة.

وفي تصريح لـ«الوطن»، بيّن دياب أن هؤلاء المستثمرين قدموا إلى سورية للاطلاع على مزايا الاستثمار في سورية والحوافز التي ستقدّم لهم، معلنين عن نياتهم بإقامة مشروعات عديدة منها ما يتعلق بالصناعات الهندسية وتشييد أبنية مسبقة الصنع والعديد من القطاعات.

وأشار إلى أن هؤلاء المستثمرين سبق أن زاروا المدينة الصناعية في عدرا أيضاً للاطلاع على واقع المدينة وتشجعوا لإقامة مشروعات فيها، لذا طلبوا أن يزوروا هيئة الاستثمار وقد تم خلال الاجتماع شرح كل خطوات الحصول على إجازة استثمار، والمدة الزمنية المنصوص عليها بالقانون والدليل الإجرائي للمستثمرين، وأن الهيئة سترافقهم في كل مراحل تنفيذ المشروع، وتابع: «بعد هذا الاجتماع ننتظر الخطوة المقبلة منهم من ناحية التقديم على موافقات للحصول على إجازات استثمار وما إلى ذلك»، مبيناً أن قانون الاستثمار الجديد ساوى بين المستثمرين السوريين والأجانب من حيث المزايا والحقوق والالتزامات.

شكاوى من عدم الحصول على براءة ذمة «الاقتصاد» من دون كشف حسي على المنشأة

محفوض لـ«الوطن»: ٩٧ ألف عامل مسجل في تأمينات الريف للقطاع الخاص مقابل ٧٧ ألف للقطاع العام

| محمد راكان مصطفى

وصلت إلى «الوطن» شكاوى عن تعذر الحصول على براءة ذمة للمتخلفين عن سداد التزاماتهم المتراكمة على الرغم من تسديدهم كامل المبالغ المترتبة عليهم، وأنه ولرفع الحجز الاحتياطي المنفذ بحقهم يجب إجراء كشف حسي على المنشأة.

مدير فرع تأمينات ريف دمشق علي محفوض بيّن لـ«الوطن» أنه وبمجرد تسديد المستحقات المترتبة بحق صاحب المنشأة يتم وبكل سهولة رفع الحجز الاحتياطي المنفذ بحقه، مؤكداً أن الكشف الحسي يتمّ فقط في حال رغبة صاحب المنشأة بالحصول على براءة ذمة لمديرية الاقتصاد، وذلك بهدف التأكد أن المنشأة ليست وهمية وأنها تمارس النشاط الاقتصادي بشكل فعلي.

من جهة أخرى بين مدير الفرع أن إجمالي ديون الفرع حتى نهاية العام الفائت ٢٠٢٢، تجاوزت ٢٨,٣ مليار ليرة، موزعة بين أكثر من ١٤,٧ مليار ليرة على القطاع الخاص، وما يزيد على ١٣,٦ مليار ليرة على القطاع العام، مقارنة بالعام ٢٠٢١ التي تجاوزت فيه ٢١,١٠٨ مليار ليرة، كانت موزعة بين أكثر من ٨ مليارات ليرة على القطاع الخاص، وما يزيد على ١٢,٢ مليار ليرة على القطاع العام.

محفوض بيّن في حديثه لـ«الوطن» أن إجمالي السداد في العام الفائت بلغ نحو ٥٤,١ مليار ليرة، على حين بلغت قيمة السدادات خلال عام ٢٠٢١ نحو ٣٨,٥ مليار ليرة، مشيراً إلى أن قيمة السداد من القطاع الخاص باشتراكات عن العمال تجاوز ٢٩,٣ مليار ليرة، على حين بلغت قيمة السدادات من القطاع العام كاشتراكات عن العمال أكثر من ٢١٤ مليار ليرة، وبلغت قيمة السدادات من القطاع المشترك والتعاوني كاشتراكات عن العمال نحو ١٣٣,٩٩ مليون ليرة، وقيمة السدادات عن الاشتراكات المستحقة لدى شعبة السيارات نحو ٦٦٦,٢ مليون ليرة، وقيمة السداد بموجب أوامر قبض تعهدات ما يزيد على ٢,٤٩ مليار ليرة.

وأشار محفوض إلى أن إجمالي عدد الإنذارات المصدرة خلال عام ٢٠٢٢ بلغ ١٨٣٣٩ بحق أصحاب العمل المتخلفين عن سداد الاشتراكات التأمينية عن عمالهم، بينما بلغ إجمالي عدد قرارات الحجز الصادرة خلال العام الفائت ٦٠٢٥ قراراً، منها ١٤٥٠ قراراً بحق أصحاب العمل، على حين بلغ عدد قرارات رفع الحجز ٨٠٧ قرارات وبلغت المبالغ المحصلة من قرارات رفع الحجز مبلغ ٩٨٦,٣ مليون ليرة.

وعن إيرادات فرع تأمينات ريف دمشق بين مدير الفرع أنه تم تحقيق إيرادات خلال العام الماضي تجاوزت ٥٥,١ مليار ليرة مقارنة بالإيرادات المحققة خلال عام ٢٠٢١ التي بلغت ٣٩,٥ مليار ليرة.

وكشف مدير الفرع أنه بلغ إجمالي عدد منشآت القطاع الخاص تحت المظلة التأمينية في ريف دمشق ٤٠٢١٥، وأن عدد المنشآت التي تم إشراكها خلال عام ٢٠٢٢ بلغ ٣٥٦٥ منشأة، على حين بلغ عدد منشآت القطاع العام الإجمالي ٢٦٧، وبلغ عدد منشآت القطاع المشترك والتعاوني الإجمالي ١٥ منشأة.

وبيّن محفوض أن عدد العمال الملتحقين الذين تم الإشراك عنهم لدى المؤسسة خلال عام ٢٠٢٢ في القطاع العام ٢٩٤٣ عاملاً ليصبح إجمالي العمال المسجلين في القطاع العام لدى فرع تأمينات ريف دمشق ٧٦٩٦٦ عاملاً، كما تم في القطاع الخاص تسجيل ٢٦٨٠١ عامل ليصبح إجمالي العمال المسجلين في القطاع الخاص لدى الفرع ٩٧٤٥٣ عاملاً، وتم تسجيل ٤٦ عاملاً في القطاع المشترك والتعاوني، ليصبح إجمالي العمال لدى القطاع المشترك والتعاوني المسجلين لدى الفرع ٤٧٨ عاملاً.

ولفت مدير الفرع إلى أن العمال المشتركين عن أنفسهم خلال العام الفائت بموجب القرار الوزاري ٧٥٨ لعام ٢٠١٥ بلغ ٢٥٠ عاملاً، ليصبح العدد الإجمالي ٨١٥ عاملاً، وأن عدد العمال الموسميين المسجلين عن العام الفائت بلغ ٨٤٠٠ عامل ليصبح إجمالي عدد العمال المسجلين لدى الفرع ١٩٥٢١ عاملاً، بينما بلغ عدد العمال المشترك عنهم كخدم منازل ١١ عاملاً بإجمالي بلغ ١٤٤٩ عاملاً، وعدد العمال المشتركين عن أنفسهم خارج القطر عاملان بإجمالي عمال بلغ عددهم ٤.

ولفت مدير الفرع إلى أن عدد الزيارات التفتيشية خلال عام ٢٠٢٢ على منشآت القطاع الخاص بلغ ٢٣٣٣ زيارة وعدد العمال المسجلين بموجب هذه الزيارات التفتيشية وصل إلى ١١٠٧١، لافتاً إلى أنه تم تنظيم ١٩٣ ضبط مخالفة بحق أصحاب العمل المخالفين وتم إشراك ٢١٨ صاحب عمل جديداً.

وأشار محفوض إلى أن قيمة المعاشات المصروفة عن متقاعدي ريف دمشق عن عام ٢٠٢٢ تجاوزت ٤٦,٧ مليار ليرة، استفاد منها المتقاعدون في الفرع البالغ إجمالي عددهم ٤٩٦١٠ متقاعدين.

وأضاف: كما أن الفرع قام خلال الأزمة بالتعويض عن خروج فرع إدلب عن العمل، حيث بلغت قيمة المعاشات المصروفة للفترة نفسها ما يزيد على ٦,٢ مليارات ل.س وبلغ عدد متقاعدي إدلب الإجمالي المصروفة معاشاتهم من الفرع ٥١٢٧ متقاعداً.

تعويضات

وأشار مدير الفرع إلى أنه تم خلال العام الفائت إصدار ٣٧٧١ قرار صرف تعويض الدفعة الواحدة بقيمة ١,٤ مليار ليرة، وبلغ عدد قرارات مكافأة نهاية الخدمة ٨٠ قراراً بقيمة ٣٤,٨ مليون ليرة، وبلغ عدد القرارات الصادرة بخصوص ضم الخدمة ١٤٨٢ قراراً، وعدد القرارات الصادرة بخصوص رد التعويض ٢٢٥ قراراً، وعدد القرارات الصادرة بخصوص خدمة الضميمة للمسرّحين من خدمة العلم الإلزامية والخدمة الاحتياطية والاحتفاظ ٥٧ قراراً.

وبيّن محفوض أن الفرع أصدر خلال العام الماضي ٣١٣٣ قرار معاش للشيخوخة بقيمة تزيد على ٢٩٩,٣ مليون ليرة و١٣٦٠ قرار معاش وفاة طبيعية بقيمة ٨٦,٩,٧٧٩ مليون ليرة و٨٧ قرار معاش عجز بقيمة ٦,٣ ملايين ليرة، مشيراً إلى أن عدد إصابات العمل المسجلة لدى الفرع بلغ ١١٦ إصابة وعدد الأمراض المهنية المسجلة بلغ ١٧ مرضاً.

تعهدات وقروض

محفوض بيّن أن عدد عقود التعهدات خلال عام ٢٠٢٢ بلغ ١٤٠٢ عقد وعدد العمال المسجلين بموجب هذه العقود بلغ ١٩١٣ عاملاً ووصلت المبالغ المسددة عن العقود إلى ١,٥ مليار ل. س، على حين بلغ عدد رخص البناء المقدمة ١٥٢٩ رخصة وعدد العمال المسجلين بموجب هذه الرخص بلغ ١٧٩، والمبالغ المسددة عن هذه الرخص بلغت ٧٢٢,٦ مليون ليرة.

وأشار إلى أن عدد السيارات المسجلة لدى شعبة السيارات في المديرية خلال عام ٢٠٢٢ بلغ ٢٣٩٦ سيارة.

وبيّن مدير الفرع أن عدد القروض الممنوحة خلال العام الفائت بلغ ١٨١ قرضاً بقيمة ٢٢٣,٩ مليون ليرة.

> إنذار ١٨ ألفاً من أصحاب العمل بسبب التخلف عن سداد حصة التأمينات

سماسرة إجازات الاستيراد والتصدير والاستثمار

صفوة: تعديلات «المركزي» الأخيرة صائبة لإعادة دوران العجلة الاقتصادية في مسارها الصحيح

أكاديمي: السمسرة من أكثر الأعمال ربحاً لكنها بلا قيمة اقتصادية

| طلال ماضي

تعمل فئة لا بأس بها من كبار رجال الأعمال في سورية على اصطياد الفرص الاستثمارية وإجازات الاستيراد من خلال علاقتها مع الإدارات الحكومية، ومن ثم تقوم ببيع هذه الاستثمارات مقابل مبالغ مالية كبيرة، وتحقيق المكاسب من دون مخاطرة أو دفع رأس مال كبير أو حتى وجود موظفين وتحمل أعباء مصاريفهم، وهذا العمل يعرف بتجارة الشنطة.

وما يؤكد وجود هذه الفئة من التجار واستمرارها بالعمل على الرغم من محاولة محاصرتها بالقوانين والأنظمة، ما تم إقراره في قانون الاستثمار الجديد عبر تحديد مدة لبدء تنفيذ المشروع، إصدار المصرف المركزي القرار ١١٣ والتعديلات على القرار ١٠٧١ الخاص بتنظيم تعهدات التصدير، وأبرز هذه التعديلات أنه لم يعد يُسمح بتنظيم تعهد التصدير إلا ممن لديه ملاءة مالية، والحد من فئة المصدرين غير الحقيقيين الذين ينظمون تعهدات التصدير بأسمائهم، على حين يمارس عملية التصدير الفعلية واستلام العقود الأجنبي أشخاص آخرون، يتهربون من تطبيق الأنظمة والقوانين.

واعتبر أمين سر غرفة تجارة حمص المستورد محمد سامر صفوة في تصريح لصحيفة «الوطن» أن تعديلات المصرف المركزي على القرار ١٠٧١ مهمة جداً وصائبة وفي مكانها، من أجل إعادة دوران العجلة الاقتصادية في مسارها الصحيح، والسماح فقط للمستورد الحقيقي ومن لديه الملاءة المالية من الاستيراد، وقطع الطريق على السمسرة وتجار الشنطة وتخفيف الأعباء والكلف عن المواد المستوردة.

كذلك أكد الأستاذ الجامعي والمختص بدراسة الجدوى الاقتصادية الدكتور ولاء زريقا أن عمل الوساطة وتجارة الشنطة يعتبران في علم الجدوى الاقتصادية من أكثر الأعمال ربحاً لكنهما عمل غير مجد ولا يعطي قيمة اقتصادية حقيقية، ودور تجار الشنطة يشابه دور سمامرة سوق الهال حيث يفوق ربح السمامرة «ربح الفلاح» في دورة زراعية كاملة والتاجر الحقيقي في السوق.

وأشار زريقا إلى أن عمل السمامرة لم يضف أي قيمة مضافة للاقتصاد بل يؤثر في ارتفاع الكلف والأسعار عدا التهرب من الضرائب والسمسرة والقيم غير الحقيقية لرأس المال النهائي، وبالتالي الصناعي الذي لا يقوم بالتصنيع بيده أو التاجر الذي لا يعمل بالتجارة الحقيقية وبالاستيراد الفعلي وليس لديه المقاءة المالية أو المعرفة بأساليب الاستيراد والتخليص الجمركي وليس لديه البنية التحتية التي تؤهله للاستيراد هو سمسار وعمله يؤدي إلى زيادة الكلف على المنتجات والخاسر الوحيد هو المواطن والمستهلك النهائي.

واعتبر زريقا أن خطوات المصرف المركزي لمكافحة تجار الشنطة هو قرار منطقي ومن يرد أن يعمل بالاستيراد والتصدير يجب أن يكون لديه الملاءة المالية ويمارس بالفعل العمل التجاري الحقيقي وليس المتاجرة بالصفقات وموافقات الاستيراد، محذراً من تقاقم ظاهرة تجارة الشنطة (السمسرة) لكونها تنعكس على بيئة الاستثمار وتؤثر سلباً في الجهود المبذولة لاستقطاب المستثمرين، وتضر بالمتعاملين في مختلف القطاعات، وتحميل المستثمرين كلفاً إضافية غير مبررة، وتؤدي إلى هروب المستثمرين وتعديل وجهاتهم إلى بلدان أخرى.

وأكد زريقا ضرورة معالجة هذه الظاهرة في جميع القطاعات الاقتصادية علماً أنه لا يمكن أن ننكر أن عمل بعض الوسطاء الفعليّن والحقيقيين في بعض المهن له دور ايجابي في تنمية الاقتصاد، لكن يجب أن يكون عملهم مضبوطاً بآليات وتشريعات تخضع للرقابة وبما لا ينعكس على الأسعار النهائية، وعلى العملية الإنتاجية ويصبح هؤلاء السمامرة مصدراً للعرقلة أمام المستثمر.

وقال زريقا: إن أعمال السمسرة انحرفت عن مسارها الصحيح وتجاوزت حدود المكاتب المرخصة لهذه الغاية في مختلف القطاعات، وظهر أشخاص يمارسون هذه الأعمال بشكل مخالف للقانون، وتنطوي أعمالهم على حالات نصب واحتيال على المستثمرين والمواطنين ويجب أن يكون هناك تشريعات تضبط عملهم.